الملحق رقم (1)

إعلان مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية

في البلاد العربية

في الفترة من 6-7 فبراير (شباط) 2005

نحن ممثلو الدول العربية المشاركة في مؤتمر الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية الذي عقـد في منطقة البحر الميت في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 6-7 فبراير (شـباط) مـن العـام 2005

إذ نؤكد على ما ورد في وثيقة التطوير والتحديث الصادرة عن قمة تونس وعلى ضرورة مواصلة عملية الاصلاح والتحديث في بلادنا من خلال تعزيز وتوسيع المشاركة في الشأن العـام ودعم برامج التنمية الشاملة تأمينا لمستقبل أفضل للأجيال القادمة؛

وإذ نؤكد إلتزامنا بضرورة الإسراع بخطى التنمية للارتقاء بحياة شعوبنا العربية لتحتـل المكـان الذي يليق بها؛

وإذ نؤكد كذلك التزام حكوماتنا العمل من أجل تحقيق رفاهية مواطنينا وتقدم مجتمعاتنا والمساعدة في إستكمال إستقرار الأقطار التي تسعى إلى الخروج من أزماتها؛

وإذ نعتبر اعتمادنا لآليات ومنهجيات التطوير المستمر في الإدارات والمؤسسات العامـة وسـيلة لتحقيق التنمية؛

وإذ ندرك حجم التحدّيات التي تنتجها العولمة وضرورة تأهيل الـذات للإنخـراط الرشـيد فـي الإقتصاد العالمي؛

وإذ ندرك أيضا بأن إيجاد المناخ المناسب للإستثمار في العالم العربي يتطلب توفير الثقة العاليـة في أداء المؤسسات العامة وفي نوعية الخدمات التي تقدّمها؛

وإذ نعتبر أن تنفيذ مبادئ الإدارة الرشيدة وإجراءات المساءلة، وخاصة تلك الإجراءات الـواردة في إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، يشكّل عاملا أساسيا يمكّن من الحد من الفقر ويهيء البيئة التي تمكّن من تحقيق تنمية مستدامة تركّز على البشر؛

وإذ ندرك ان الإدراة الرشيدة تقوم على وجود مؤسسات عامة فعالة وكفؤة تسـتجيب لاحتياجـات السكّان وتعزّز العدالة الإجتماعية وتضمن المساواة في الحصول على خدمات عالية المستوى؛

وإذ نستذكر ما حققته الدول العربية، ونتطلع الى ما حققته دول أخرى، من نجاحـات وإنجـازات على صعيد تطوير المؤسسات العامة وتفعيل الإدارة الرشيدة؛

وإذ نؤكد تفعيل التعاون الإقليمي العربي، الذي كان ولا يزال مطلبا شعبيا واسعا، ووسيلة أساسية لخدمة سياسات الدول العربية الإصلاحية والتطويرية، لا سيّما علـى صـعيد تبـادل المعرفـة والتجارب الناجحة؛

وإذ ندرك أهمية التعاون الدولي- العربي في هذا المجال، شريطة أن تحترم خصوصـية الـبلاد العربية وأن يتم من خلال شراكة مبنية على الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة ممـا يسـاعد الدول العربية على تحقيق أهدافها؛

وإذ نؤكد احترامنا لمبادئ الإنصاف، والمساواة أمام القانون، وضرورة تعميق النزاهة؛

وإذ نضع في اعتبارنا المبادئ التي تقوم عليها الإدارة الرشـيدة، وهـي المشـاركة والشـفافية والمساءلة، وحكم القانون؛ ونتعهد بالعمل على تفعيلها؛

وإذ ندرك بأن جهود التطوير الإداري والمالي والقضائي، تتكامل فيما بينها وتشكل دعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، طالما أنها بنيت على أساس تجارب وحاجات كل دولة ووفقـا لنظامهـا القانوني؛

وإذ ندرك أيضا الأهمية الحاسمة لتطوير الخدمة المدنية وتحسين فعالية وكفاءة المؤسسات العامـة وتبسيط الإجراءات الإدارية ووجود إدارة مالية سديدة وجهاز قضائي فعال مـع وضـع أسـس ومعايير لقياس النتائج؛

وإذ نؤكد على ضرورة إقامة شراكة فعلية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لدعم الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية وتعزيزها؛

وإذ نستند في كل ما تقدّم إلى قرارات وتوصيات اجتماعات القمة العربية واجتماعات المجـالس الوزارية العربية ومختلف الهيئات الإقليمية العربية وبخاصة توصيات مؤتمر القمة العربي الـذي عقد في تونس بتاريخ 22-23 أيار (مايو) 2004

نقرر ما يلي:

1. إطلاق مبادرة "الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلاد العربية التي يدعمها برنـامج الامـم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

2. إعتماد وثيقة المبادرة المرفقة بهذا الإعلان (الوثيقة) ومحاور المبادرة الستة[1] الـواردة فيهـا، كمجالات للإصلاح والتطوير وهي:
   - الخدمة المدنية والنزاهة (المغرب / إسبانيا)
   - الحكومة الالكترونية، وتبسيط الإجراءات الإدارية (دبي – دولة الإمـارات العربيـة المتحدة / إيطاليا وكوريا)
   - إدارة الأموال العامة والرقابة المالية (مصر / هولندا والولايات المتحدة)
   - تطوير وتحديث القضاء وتنفيذ الأحكام (الأردن / فرنسا والولايات المتحدة)

[1] لقد تم تغيير الترتيب لهذه المحاور لأسباب عملية.

- توفير الخدمات العامة والشراكة بين القطاعين العام والخـاص (تـونس / المملكـة المتحدة)
- دور المجتمع المدني ووسائل الإعـلام فـي الإصـلاح الإداري (لبنـان / الإتحـاد الأوروبي وكندا)

3. إعلان إلتزامنا بتنفيذ الخطط والأنشطة الواردة في هذه المبادرة كما ورد في الوثيقـة علـى المستويين الإقليمي والوطني بشكل فعال.

4. شكر الدول العربية الستة (المغرب، الإمارات العربية المتحدة - دبي، مصر، تونس، الأردن ولبنان) التي ستتولى كل منها مسؤولية العمل في موضوع من الموضوعات الستة وستنسـق أنشطتها وفقاً لما ورد في وثيقة المبادرة، وكذلك شكر دول منظمة التعاون الإقتصادي التـي ستتعاون معها في قيادة هذا العمل.

5. الإسراع للإنضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وتنفيذ ما ورد فيها.

6. العمل على وضع خطط وطنية في كـل موضـوع، وتفعيـل ركـائز المبـادرة وأفكارهـا ومشاريعها، وتوطيد الالتزام الوطني بهذه العملية التي ستشمل كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها العامة، وتحظى بدعم القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام العربية.

7. الإلتزام بصياغة مواصفات ومعايير ومؤشرات لإستخدامها في قياس التقدم في خطوات تنفيذ المبادرة.

8. الترحيب بمشاركة جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة وبخاصة المنظمـة العربيـة للتنمية الإدارية في أنشطة المبادرة بما يحقق الأهداف الواردة في البيان الصادر عـن القمـة العربية السادسة عشر بتونس 2004.

9. دعوة دول مجموعة الثمانية والإتحاد الأوروبي والبنك الـدولي و برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لتوفير الدعم الفني والمالي مـن أجـل تنفيـذ المبادرة وزيادة التعاون المثمر.

10. دعوة الدول المانحة والصناديق العربية والمنظمات الإقليمية والدولية لدعم أنشطة وبرامج المبادرة عبر تقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة.

و نتوجه بأسمى آيات الشكر إلى صاحب الجلالة العاهل الأردني وحكومته على رعاية هـذه المبادرة وتنظيم هذا المؤتمر متمنين لجلالته وشعب المملكة الهاشمية الشقيق وافـر السـؤدد ودوام التوفيق.

كما نشكر معالي الدكتور صلاح البشير وزير العدل في المملكة الأردنيـة الهاشـمية علـى المجهودات الكبيرة التي ساعدت على إنجاح هذا المؤتمر. كذلك شكر برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية على الدعم الكبير الذي قدمته المنظمتان إلى هذه المبادرة ونرجو أن يستمر هذا الدعم وأن يزداد.